

خطة حكومية لعزل الإيرانيين عن شبكة الإنترنت العالمية

طهران - نشرت وسائل الإعلام الحكومية في إيران الجمعة أجزاء من خطة "شبكة الإنترنت الوطنية"، وذلك بعد أسابيع قليلة من الموافقة على هذه الخطة في المجلس الأعلى للفضاء السيبراني الإيراني، فيما أعربت أوساط إيرانية عن قلقها بشأن الخطة قائلة إنها تعزل الإيرانيين عن شبكة الإنترنت العالمية.

وكان المجلس الأعلى للفضاء السيبراني في إيران قد وافق على "الخطة الكبرى لشبكة الإنترنت الوطنية" في 15 سبتمبر الماضي، وبحسب وكالة "مهر" للأنباء شبه الحكومية، تم الإعلان عن الخطة بعد موافقة المرشد علي خامنئي، ووفق أجزاء من هذه الخطة فإن تنفيذ "شبكة الإنترنت الوطنية" سيكون في شكل "21 مكوناً وإجراءات بنية تحتية"، و"30 خدمة".

وقال ماشا غليمرداني من منظمة حقوق الإنسان، إن هذا النهج سيكون "تماشياً مع المؤشرات المقلقة" التي تشير إلى أن السلطات الإيرانية تريد تقييد وصول الناس إلى شبكة الإنترنت غير الخاضعة للرقابة، وذلك على أساس مهتهم وظروفهم الاجتماعية. ولجات السلطات الإيرانية إلى وقف خدمات الإنترنت لاحتواء التغطية داخل وخارج إيران حول ما يحصل في الشارع من قمع وحشي بعيداً عن تبادل صور أو فيديوهات توثق الأحداث.

واندلعت احتجاجات شعبية عارمة في جميع أنحاء البلاد في 15 نوفمبر 2019، بعد أن رفعت السلطات سعر البنزين بشكل مفاجئ بنسبة تصل إلى 200 في المئة، وسرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات إلى المطالبة بإسقاط النظام، وتتحوف السلطات الإيرانية من موجة احتجاجات أخرى قد تنطلق تزامناً مع الذكرى الأولى لاحتجاجات نوفمبر، حيث تنامت على وسائل التواصل الاجتماعي الدعوات المناهضة بالخروج في مظاهرات حاشدة تنديداً بالوضع الاقتصادي المتعثر وتدهور الخدمات العامة.

وتواجه طهران تحديات جملة بدءاً بالنضج الجامح والركود وصولاً إلى البطالة المتفصّل موارد المواطنين، وبسبب تراحم هذه المشكلات، يخشى النظام انتفاضة شعبية عارمة تحسب لها الحرس الثوري الإيراني بإعادة نشر وحدات الأمنية داخل المحافظات الأكثر تضرراً من الأزمة الاقتصادية. وافر محمد رضا باهنر، النائب السابق لرئيس البرلمان الإيراني، بأنه إذا لم يتمكن مسؤولو النظام الإيراني من "إنهاء" أحداث نوفمبر 2019، فإن الأمور ستنتج نحو ثورة لا يمكن الإطلاق".

ساسة ألمان يطالبون بالحسم مع نشطاء الإسلام السياسي

برلين - دعا 16 عالماً وسياسياً وممثلاً للمجتمع المدني في التحالف المسيحي، الذي تنتمي إليه المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، والذي يهدف إلى إنشاء شبكة مستقلة عن الإنترنت العالمية في إيران، فيما أعرب نشطاء حقوق الإنسان وموظفات حرية المعلومات مراراً وتكراراً عن قلقهم بشأن الخطة ونية المسؤولين الإيرانيين قطع وصول الإيرانيين إلى شبكة الإنترنت العالمية. وقبل ذلك استحدثت إيران نظاماً واسعاً للرقابة على الإنترنت، يعرف باسم "الفلتر"، وقد شبه بجدار الصين. ويمنع نظام الفلتر المستخدمين من الوصول إلى معظم الشبكات الاجتماعية

نيس بجنوب فرنسا "الرئيس التركي أردوغان يصب الزيت على النار، وبالتالي يساهم في العنف والإرهاب". وسبق أن انتقد الرئيس التركي بشدة نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون عقب إعلانه عن تشديد التشريعات الفرنسية في تعقب نشطاء الإسلام السياسي والمتشددون الإسلاميين على إثر قطع رأس المدرس صامويل باتي على يد متطرف إسلامي من أصول شيشانية.

وقال أوزديمير "في ألمانيا نحتاج إلى تعامل مختلف مع المنظمات الإسلامية. على هذه المنظمات أن تتشكّل بالكامل وفقاً لدستورنا وأن تصبح مستقلة عن حكومات أجنبية".

وتتهم "ديتيب"، وهي أكبر منظمة إسلامية في ألمانيا تابعة لهيئة الشؤون الدينية في تركيا، بأنها أداة بيد الحكومة التركية. وينددون بهم بتعليمات من أنقرة، وترسل رئاسة الشؤون الدينية التركية "ديانت" كافة أئمة "ديتيب"، وعددهم نحو 900 إمام، إلى ألمانيا وتدفع لهم رواتبهم.

وتم بين البنود المذكورة في قائمة خدمات شبكة الإنترنت الوطنية: إنشاء محرك بحث داخلي، وتطبيقات مراسلة، وشبكة اجتماعية داخلية، وتسجيل النشاط، ونظام تشغيل داخلي، وبرد إلكتروني داخلي، ومتصفح داخلي. ومن بين الأهداف المحددة "توفير نظام تشغيل داخلي آمن للجوالات، والحصول على 20 في المئة على الأقل من حصة سوق الهواتف الذكية، مع نظام تشغيل داخلي من قبل الشركات المصنعة المحلية".

كما أن الخطة تهدف أيضاً إلى "تعزيز قدرة الأجهزة الأمنية وإنفاذ القانون والهيئات القضائية في الرقابة على المعلومات، وتحديد ومكافحة الانتهاكات والجرائم المنظمة في الفضاء الإلكتروني، وكان محمد جواد أنري جهرمي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإيراني، قد أعلن سابقاً أنه في حالة واحدة فقط تم إنفاق أكثر من 100 ألف مليار تومان على تطوير البنية التحتية لشبكة الإنترنت الوطنية. ويصادل هذا المبلغ 26 ضعف ميزانية وزارة الاتصالات، و66 ضعف ميزانية وزارة التراث الثقافي والسياحة الإيرانية في عام واحد.

ويسعى النظام الإيراني منذ سنوات إلى تنفيذ مشروع يسمى "شبكة الإنترنت الوطنية"، والذي يهدف إلى إنشاء شبكة مستقلة عن الإنترنت العالمية في إيران، فيما أعرب نشطاء حقوق الإنسان وموظفات حرية المعلومات مراراً وتكراراً عن قلقهم بشأن الخطة ونية المسؤولين الإيرانيين قطع وصول الإيرانيين إلى شبكة الإنترنت العالمية.

ويبرى متابعون أن المنظمات التركية في أوروبا تتحرك وفق أجندات أردوغان السياسية والعسكرية، فهجامة الأكراد في النمسا تزامنت مع تدخل عسكري تقوده أنقرة في شمال العراق، أما استهداف الأرمين في فرنسا فياتي كتكتمة للحرب في قره باغ.

المواجهات التركية الأرمنية في أوروبا تنمة لحرب ناغورني قره باغ

المغتربون الأتراك خزان يستغله أردوغان لخدمة أجنذاته



يد أردوغان تطالهم أينما كانوا

إحدى المنظمات التركية اليمينية المتطرفة التي ترصد أجهزة الاستخبارات الغربية نشاطا مكثفا لها في كل من فرنسا والنمسا وألمانيا، ونشأ تنظيم الذئاب الرمادية في منتصف ستينيات القرن الماضي في كنف حزب الحركة القومية، شريك أردوغان الحالي في الحكم، مستندا إلى أفكار القومي المنظرين الأوائل، لينقل أنشطته بعد ذلك من تركيا إلى الخارج.

ويتعقب هذا التنظيم معارضي أردوغان من مختلف العرقيات، حيث هاجم في يونيو الماضي مظاهرات نظمها جمعيات كردية في النمسا تنديداً بالعمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي ضد الأكراد في شمال العراق، إلا أن عدداً من الشباب الأتراك حاولوا منعهم والتعرض لهم ما أدى إلى اشتباكات عنيفة.

وتعترف تركيا فقط بسقوط حوالي 500 ألف قتيل خلال السنوات الأخيرة من حكم السلطنة العثمانية، إلا أنها تقول إنهم سقطوا ضحية تجاوزات حصلت في الحرب العالمية الأولى نافية أي نية تركية لارتكاب إبادة جماعية للأرمن. وأفاد شهود عيان أن المهاجمين الأتراك رفعوا شعار منظمة الذئاب الرمادية وهي

وتحدثت محافظة إيزير عن "مجرد اشتباكات" مع سائقي السيارات، لكن الصحف المحلية حملت الجالية التركية مسؤولية هذه المواجهات.

ونقلت محطة إذاعة "فرانس بلو"، أن "مواجهات وقعت بين ممثلي الجاليتين الأرمنية والتركية في مقاطعة إيزير الفرنسية بجنوب غرب البلاد".

وأضافت الإذاعة "خرج ممثلو الجالية الأرمنية في مظاهرة، وأغلقتوا جزءاً من الطريق السريع، في منطقة بلدية ريفاتن - فوغري وذلك للإعراب عن دعمهم لارمينيا في الصراع مع أذربيجان في ناغورني قره باغ".

وبعد مرور بعض الوقت، وصل ممثلو الجالية التركية، إلى مكان الفعالية، واندلع نزاع بين الطرفين. ونتيجة للاشتباك، أصيب العديد من الأشخاص، وتم نقل شخص واحد على الأقل إلى المستشفى. وتدخلت الشرطة في النزاع وقامت بفض الطوق عن الطريق. وكان رئيس أرمينيا، أرمين سركيسيان، قد ناقش في الثالث والعشرين من أكتوبر الجاري، مع نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الوضع في منطقة قره باغ، وقال

وتحدثت محافظة إيزير عن "مجرد اشتباكات" مع سائقي السيارات، لكن الصحف المحلية حملت الجالية التركية مسؤولية هذه المواجهات.

ونقلت محطة إذاعة "فرانس بلو"، أن "مواجهات وقعت بين ممثلي الجاليتين الأرمنية والتركية في مقاطعة إيزير الفرنسية بجنوب غرب البلاد".

وأضافت الإذاعة "خرج ممثلو الجالية الأرمنية في مظاهرة، وأغلقتوا جزءاً من الطريق السريع، في منطقة بلدية ريفاتن - فوغري وذلك للإعراب عن دعمهم لارمينيا في الصراع مع أذربيجان في ناغورني قره باغ".

وبعد مرور بعض الوقت، وصل ممثلو الجالية التركية، إلى مكان الفعالية، واندلع نزاع بين الطرفين. ونتيجة للاشتباك، أصيب العديد من الأشخاص، وتم نقل شخص واحد على الأقل إلى المستشفى. وتدخلت الشرطة في النزاع وقامت بفض الطوق عن الطريق. وكان رئيس أرمينيا، أرمين سركيسيان، قد ناقش في الثالث والعشرين من أكتوبر الجاري، مع نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الوضع في منطقة قره باغ، وقال

فرنسا تتوقع مزيداً من الهجمات الإرهابية على أراضيها

مجلس الوزراء بحلول الخريف، لبدء المناقشات البرلمانية حوله في بداية العام 2021.

وكان الرئيس الفرنسي قد أعلن في فبراير الماضي عن سلسلة من التدابير لمحاربة كل أشكال "التطرف الإسلامي". وشملت الإجراءات التي أعلنها ماكرون ركائز أربع، تتضمن متابعة التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات الدينية بصفة عامة، والمساجد بصفة خاصة، وأقرّ منع استخدام الأئمة من دول أجنبية؛ كي يتمّ تحرير خطابهم الديني من أي أهداف سياسية وأيديولوجية، وكذلك الترويج لسياسات الحكومات التي تقدّم لهم الدعم المالي، لاسيما تركيا، كما سيجري تدريب الخطباء والأئمة في فرنسا وتحت إشراف الحكومة عوضاً عن تدريبهم بالخارج.

ومنذ سنوات، تبحث الحكومات الفرنسية المتعاقبة عن البيات لتسهيل مُتخصصين في الإسلام المعتدل في فرنسا، مع ضمان تلبيةهم لمطالبات الاندماج في المجتمع الفرنسي، مثل إتقان اللغة الفرنسية، والحرص على التنوع الثقافي، واحترام تراث وتاريخ وقانون البلاد، والحفاظ على مبادئ وقيم الجمهورية والعلمانية.

وتقول عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، جاكلين أوستاش برينيو "يجب التحرك سريعاً، لأن كل مناطق فرنسا صارت متأثرة اليوم، باستثناء غرب البلاد، بافكار الإسلام السياسي المتطرفة، وإلا ففي غضون أعوام قليلة، قد تخرج بعض هذه المناطق والأحياء في نزعات انفصالية عن الجمهورية".

صامويل باتي في إحدى ضواحي باريس على يد شاب في الثامنة عشر من عمره من أصل شيشاني، بعد أن عرض المدرس رسوماً كاريكاتيرية مسيئة للنبى محمد على تلايمده أثناء درس عن حرية التعبير.

جيرالد دارمانان
هذه الهجمات تؤكد أننا نخوض حرباً في الداخل والخارج

وأحيت حادثة ذبح باتي المساعي الفرنسية لمواجهة نشطاء الإسلام السياسي الذين تتهمهم باريس بتقويض مبادئ العلمانية التي بنيت عليها الديمقراطية الغربية وتعزيز الانفصالية الإسلامية على أراضيها.

وشهدت فرنسا خلال العشرة الأخيرة تمداً لافتاً للمجموعات الدينية المaoزية ما يهدد التماسك المجتمعي ويؤصل للتطرف والانزعاج التي ترجمت في الكثير من الأحيان في الهجمات الإرهابية التي شهدتها البلاد.

وتستعد الحكومة الفرنسية لتقديم مشروع قانون يهدف لمناهضة ما سمته "النزعات الانفصالية"، ويستهدف أساساً جماعات الإسلام السياسي. وقالت مارلين شيايا، وزيرة المنتدبة المكلفة بالمواطنة لدى وزارة الداخلية في تصريحات صحافية، إن القانون قيد الإعداد، وسيعرض على

والأربعين من العمر يشتبه بأنه على صلة بمنفذ اعتداء نيس حيث قتل ثلاثة أشخاص في كنيسة، أوقف قيد التحقيق.

ومنفذ الهجوم بسكين ضد رجل وامرأتين تونسي يبلغ من العمر 21 عاماً وصل إلى فرنسا في التاسع من أكتوبر قادماً من إيطاليا.

وقال المصدر القضائي إنه يشتبه بأن الرجل المحتجز كان على اتصال به في اليوم السابق للأحداث.

وأمر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بنشر الآلاف من الجنود لحماية مواقع مهمة مثل أماكن العبادة والمدارس، وتقرر رفع حالة التأهب الأمني في البلاد إلى أعلى مستوياتها.

ووقع هجوم نيس بعد أقل من أسبوعين على قطع رأس مدرس التاريخ

باريس - رجّح وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان، الجمعة، وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية على أراضي فرنسا في وقت تخوض فيه "حرباً ضد الأيديولوجيا الإسلامية المتشددة" وذلك بعدما شهدت ثاني هجوم دام خلال أسبوعين.

وقال دارمانان "نخوض حرباً ضد عدو في الداخل والخارج"، مضيفاً "علينا أن ندرك أن مثل هذه الهجمات المروعة التي وقعت ستقع أحداث أخرى مثلها".

وقطع تونسي كان يريد "الله أكبر" رأس امرأة وقتل اثنين آخرين في هجوم بكنيسة في مدينة نيس الفرنسية الخميس، قبل إصابته برصاص الشرطة والقبض عليه، وأعلن مصدر قضائي فرنسي، الجمعة، أن رجلاً في السابعة



أرباء ضحايا التطرف